البنوك العالمية تعيد النظر في نموذج أعمالها بالشرق الأوسط بسبب التباطؤ

دبي ـ رويترز: حين نقل سيتي جروب البنك الأميركي العملاق ألبرتو فيرمي أحد أكبر موظفيه إلى دبي عام 2008 كانت هذه علامة على طموح بنوك عالمية في الاستفادة من النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط.

وبنقل فيرمي ـ الذي كان في ذلك الوقت رئيسا مشاركا للعمليات المصرفية الاستثمارية لسيتي جروب على مستوى العالم ـ أصبح سيتي جروب أول بنك عالمي ينقل مديرا لأحد قطاعاته الرئيسية إلى الشرق الأوسط. وبعد أربع سنوات تغيرت الصورة تماما.

فقد عاد فيرمي إلى لندن كرئيس لعمليات البنك في أوروبا والشرق الأوسط وافريقيا. وخفض سيتي جروب كمعظم البنوك العالمية الأخرى أعداد موظفيه في الشرق الأوسط في إطار خطة عالمية لخفض التكاليف.

ومازال للبنك وجود كبير في المنطقة لكنه أصغر مما كان في سنوات الازدهار.

وكان 2012 عام تحول للبنوك العالمية في الشرق الأوسط.

ففي ظل هبوط حاد في نشاط الصفقات بالمنطقة وضغوط لتوفير الأموال أعادت تلك البنوك تقييم نماذج أعمالها في الشرق الأوسط الذي كان من المتوقع قبل ذلك أن يصبح سوقا رئيسية لها بفضل الثروة النفطية وصناديق الثروة السيادية.

وبدأ الدخل من الرسوم من منطقة الشرق الأوسط في التراجع قبل فترة طويلة فقد تأثر بالأزمة المالية العالمية في 2007ـ2008 ثم بانهيار السوق العقارية في دبي عام 2009.

لكن في الماضي كانت البنوك الأجنبية الكبرى مستعدة للصبر على ضعف الإيرادات من الشرق الأوسط على أمل أن تتحسن هذه الأعمال في نهاية المطاف.

بل إنها استخدمت إيرادات حققتها من مراكز رئيسية مثل نيويورك ولندن لتمويل عمليات في الشرق الأوسط معتبرة ذلك استثمارا طويل الأجل.

غير أنه في 2012 تعاظمت الضغوط الناجمة عن ضعف الأعمال وتشديد القواعد التنظيمية لتلك البنوك في أسواقها المحلية مما دفعها لإعادة النظر في هذا النموذج.

وأصبحت مترددة في مواصلة تمويل أعمالها في الشرق الأوسط لمجرد الأمل في أن تصبح المنطقة سوقا للنمو في المستقبل.

وقال سايمون بيني الرئيس التنفيذي لعمليات رويال بنك أوف سكوتلند في الشرق الأوسط وافريقيا لرويترز «بلا شك حدث تغير كبير في خريطة البنوك العالمية في الشرق الأوسط عام 2012».

«انكمش القطاع بوتيرة متسارعة وحين شحت الإيرادات من أوروبا والولايات المتحدة لم تعد المراكز الرئيسية ترغب في دعم أعمالها هنا».

وأضاف «في بعض النواحي لم تحقق معظم البنوك ربحية قط في المنطقة. حتى في فترة الازدهار كان تمويل هذه الأعمال يأتي من الخارج بنسبة كبيرة».

وبلغ إجمالي رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية من الشرق الأوسط 402 مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من 2012 وفقا لبيانات تومسون رويترز.

وهذا الرقم أكبر بواقع 23٪ من رسوم الفترة المقابلة من العام السابق لكنه أقل بكثير مما تحقق في سنوات الازدهار 2005ـ2007 حين تجاوز متوسط الرسوم مليار دولار سنويا.

وكانت زيادة الرسوم في العام الماضي مدعومة بزيادة في إصدار أدوات الدين وترتيب السندات في المنطقة.

وتراجع الدخل من الخدمات المصرفية الاستثمارية التقليدية مثل عمليات الاندماج والاستحواذ 14 ٪ إلى 103 ملايين دولار.

وباستثناء عدد قليل من إصدارات حقوق الأفضلية وبعض عمليات الطرح الأولي للأسهم في السعودية ـ وهي أنشطة هيمنت عليها البنوك المحلية وليس العالمية ـ ظلت أسواق الأسهم مجمدة في المنطقة خلال 2012 كما هي منذ اندلاع الأزمة العالمية. وواجهت البنوك العالمية هذا التباطؤ بوسائل مختلفة.

وكانت الاستراتيجيات المفضلة للعديد من تلك البنوك هي تقليص العمالة ونقل الموظفين إلى أماكن أخرى بل وبيع بعض العمليات.

وقال مصرفي كبير في دبي طلب عدم نشر اسمه بسبب حساسية الموضوع «كان السؤال الدائم للبنوك العالمية هو كيف يمكن الوصول إلى النموذج التشغيلي الأمثل هنا. رأيت فرقا يتضاعف حجمها إلى أربعة أمثاله ثم تعود إلى المربع الأول خلال السنوات الخمس أو الست التي أمضيتها هنا».

وفي الشهر الماضي باع بنك بي.إن.بي باريبا الفرنسي ذراعه المصرية لبنك الإمارات دبي الوطني بينما باع سوسيتيه جنرال وحدته المصرية إلى بنك قطر الوطني.

وخفضت عدة مؤسسات مالية من بينها دويتشه بنك وكريدي سويس ونومورا هولدنجز أعداد موظفيها في الأقسام المصرفية الاستثمارية في الشرق الأوسط العام الماضي.

ونقل بنك كريدي سويس بعض موظفيه في الفريق المصرفي الاستثماري من دبي إلى الدوحة لتكون قريبة من العميل الكبير والمساهم الرئيسي في البنك وهو جهاز قطر للاستثمار.

وحتى إذا قلصت البنوك تعاملاتها مع بعض العملاء في الشرق الأوسط فمن المرجح أن تفعل كل ما يلزم لحماية تعاملاتها مع صناديق الثروة السيادية مثل جهاز قطر للاستثمار.

وقال طلال الزين الرئيس التنفيذي لمجموعة باين بريدج الاستثمارية في الشرق الأوسط «صناديق الثروة السيادية الخليجية جذابة للمؤسسات المالية بشكل خاص» لأنها يمكن أن تكون مصدرا لرؤوس الأموال. وبالرغم من أن الأسواق المالية في الخليج كانت مخيبة للآمال في السنوات القليلة الماضية لاتزال اقتصادات المنطقة تنمو بوتيرة متسارعة بفضل أسعار النفط المرتفعة.

لذلك فإن العديد من البنوك الأجنبية التي تقوم بتقليص وحداتها للأنشطة المصرفية الاستثمارية تعمد في الوقت نفسه إلى تعزيز عملياتها في الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات على أمل اجتذاب عملاء خليجيين أثرياء. وقال زياد مكاوي المصرفي المخضرم وأحد الرواد الذي أسس شركة بلو جيت كابيتال بارتنرز للاستثمار المباشر ومقرها دبي العام الماضي «في ظل استمرار بنوك الاستثمار في تخفيض ديونها والعمل بأقل قدر ممكن من الأصول عالية المخاطر يعود نموذج الأعمال مجددا إلى الخدمات الاستشارية وإدارة الثروات والخدمات الوسيطة».

والبنوك الأوروبية هي الأشد حرصا على تقليص عملياتها بسبب أزمة ديون منطقة اليورو. وتنظر بنوك من دول أخرى إلى هذا التراجع الأوروبي باعتباره فرصة لكسب حصة سوقية. وجيه.بي مورجان واحد من تلك البنوك.

فقد عين البنك الأميركي بعض الموظفين في مراكز عليا في المنطقة العام الماضي وفاز بعقود للدمج والاستحواذ في عدة أماكن من بينها قطر.

وكان البنك العالمي الوحيد الذي شارك في ترتيب قرض إسلامي بقيمة 2,4 مليار دولار لشركة التعدين العربية السعودية (معادن) ضمن نحو عشرة بنوك.

وتتقدم أيضا بنوك محلية لسد تلك الفجوة بالرغم من أن حجمها لا يضاهي البنوك العالمية الكبرى.

وقال بيني من رويال بنك أوف سكوتلند «نرى بنوكا محلية تكسب حصصا سوقية بوتيرة متسارعة. إنها تتوسع داخل المنطقة».

ويقدر مصرفيون أن نسبة القروض المجمعة في الخليج التي تولت ترتيبها بنوك شرق أوسطية تزايدت في السنوات القليلة الماضية وربما تجاوزت 50٪ من إجمالي القروض المجمعة في الخليج العام الماضي. ويتوقع كثيرون أن يستمر هذا الصعود.

الدولار لأعلى مستوى في 29 شهراً مقابل الين واليورو يتراجع

«المركزي» الأميركي يرغب في إنهاء شراء السندات

واشنطن ـ د.ب.أ: يهدف صانعو السياسة في البنك المركزي الأميركي الى إنهاء برنامجه الخاص بشراء سندات بقيمة 85 مليار دولار شهريا لدعم الاقتصاد بحلول نهاية 2013، وفقا لمحضر اجتماع ديسمبر الذي صدر أول من أمس.

وجاء في محضر اجتماع لجنة السوق الاتحادية المفتوحة خلال 11 و12 ديسمبر: «عبر عدد قليل من الأعضاء عن رأي مفاده أن الاستمرار في شراء السندات من المحتمل أن يجد ما يبرره حتى نهاية عام 2013» بينما هناك عدد قليل آخر لم يحدد إطارا زمنيا.

وجاء فيه أيضا أن «العديد يعتقدون أنه سيكون من المناسب أن يتم إبطاء أو وقف الشراء قبل نهاية عام 2013، مستدلين في ذلك على مخاوف بشأن الاستقرار المالي أو حجم الميزانية العمومية»، وفي ظل البرنامج الحالي، يشتري البنك المركزي سندات بقيمة تصل الى نحو 85 مليار دولار شهريا.

وتم إعلان ذلك المبلغ في اجتماع ديسمبر عندما قالت اللجنة انها ستشتري بـ 45 مليار دولار شهريا الى جانب 40 مليار دولار شهريا في شكل مشتريات رهن الدين العقاري التي بدأت في سبتمبر.

من جهة أخرى، وصل الدولار امس الى اعلى مستوى له في 29 شهرا مقابل الين الياباني بعد توصل الكونغرس الأميركي الى اتفاق لتجنب ما يسمى بالهاوية المالية وزيادة الضرائب وخفض الانفاق، وبلغت قيمة تداول الدولار 76ـ87,75 ينا مقابل 30ـ87,20 ينا في نيويورك.

وارتفع الدولار ليصل الى 87,78 ينا عند نقطة واحدة امس وهو اعلى مستوى له منذ الـ 28 من شهر يوليو عام 2010.

واستمر تراجع الين ايضا في ظل التوقعات بقيام الرئيس الجديد شينزو آبي بتكثيف الضغوط على البنك المركزي لاجراء مزيد من تخفيف السياسة النقدية.

وطغت أوامر الشراء على أسهم طوكيو جاعلة «مؤشر نيكي» المكون من أسهم 225 شركة يابانية كبرى في بورصة طوكيو يغلق صباح امس متقدما بنحو 27092 نقطة اي بنسبة 2,61 ٪ مقارنة بـ 10,666,10 نقطة في جلسة التداول السابقة في الـ28 من شهر ديسمبر الماضي مما يعكس تراجع الين.

وتراجع اليورو الى أدنى مستوى في ثلاثة أسابيع مقابل الدولار اذ تعززت العملة الأميركية بعد نشر محضر الاجتماع الأخير للاحتياطي الاتحادي الأميركي الذي أثار مخاوف من إمكانية إبطاء وتيرة مشترياته من الأصول في المستقبل.

ونزل اليورو الى 1,3006 دولار مسجلا أدنى مستوياته منذ 12 ديسمبر، وارتفع الدولار أيضا الى أعلى مستوى في ثلاثة أسابيع مقابل الفرنك السويسري عند 0,9294 فرنك على منصة «اي.بي.اس» للتداول الالكتروني.

الذهب يتراجع 1٪ وسط مخاوف بشأن سياسة «المركزي الأميركي»

سنغافورة ـ رويترز: تراجع سعر الذهب أكثر من 1٪ ليسجل أدنى مستوياته في أسبوعين امس بسبب علامات على شعور الاحتياطي الاتحادي الأميركي (البنك المركزي) بالقلق بشأن سياسته النقدية الميسرة للغاية والتي قد يؤدي توقفها إلى تلاشي جاذبية المعدن النفيس كأداة للتحوط من التضخم.

ولعبت المخاوف من ارتفاع التضخم بسبب لجوء البنك المركزي إلى طباعة النقود لشراء أصول مالية دورا رئيسيا في دفع الذهب للارتفاع إذ أنه سجل أعلى مستوى في 11 شهرا في أوائل أكتوبر بعد أن أعلن الاحتياطي الاتحادي ثالث جولة من التحفيز الاقتصادي القوي.

وتراجعت عقود الذهب الأميركي أكثر من 1٪ إلى 1645,60 دولار للأوقية (الأونصة) مسجلة أدنى مستوى في أسبوعين.

وتراجع الذهب في السوق الفورية أيضا إلى أدنى مستوياته في أسبوعين عند نحو 1645 دولارا للأوقية متجها لتسجيل خسارة للأسبوع السادس على التوالي في أطول سلسلة خسائر للمعدن الأصفر منذ يونيو حزيران 1999. وانخفض سعر الفضة في السوق الفورية 1,6٪ إلى 29,6 دولارا للأوقية. وتراجع البلاتين 0,7٪ إلى 1547,2 دولارا للأوقية، بينما نزل البلاديوم 0,6٪ إلى 685,7 دولارا للأوقية.

1,4 مليار دولار غرامة على الشركة مالكة منصة البترول التي انفجرت في خليج المكسيك 2010

واشنطن ـ أ.ش.أ: ستقوم شركة «ترانس أوشن ديبووتر» مالكة منصة النفط التي انفجرت في خليج المكسيك في عام 2010 وتسببت في أسوأ تسرب للنفط في تاريخ الولايات المتحدة بدفع 1,4 مليار دولار كغرامة عن الحادث وإدانتها بالاهمال الجنائي.

ووفقا للتسوية التي تم التوصل إليها مع وزارة العدل الأميركية اول من امس، فقد أوضحت الشركة أنه تمت إدانتها بالإهمال الجنائي عن اخفاقها في البحث عن الأدلة التي تسببت في عدم تأمين بئر بترول «ديبووتر هورايزون» تحت الماء، وأقرت بأنها مذنبة بانتهاك القانون الاتحادي للمياه النظيفة، وستدفع «ترانس أوشن» المبلغ في صورة عقوبات وغرامات مدنية وجنائية، وسيتم استخدام هذه الأموال في إصلاح الأضرار التي أصابت منطقة الخليج التي تسرب فيها النفط، بما في ذلك تلف موائل الطيور والحيوانات البرية.

وقال وزير العدل الأميركي إيريك هولدر ان التسوية تمثل خطوة كبيرة نحو تحقيق العدالة للبشرية والبيئية والاقتصاد عن التشويه الذي نجم عن تسرب النفط.

وقد انفجرت منصة النفط قبالة ساحل ولاية «لويزيانا» في أبريل 2010، مما أسفر عن مصرع 11 من العمال، كما تسبب الانفجار في تسرب ملايين اللترات من النفط خارج البئر تحت الماء لمدة ثلاثة أشهر.

وأقرت شركة «بريتيش بتروليوم»، التي استأجرت البئر من شركة «ترانس أوشن»، بأنها مذنبة بتهمة التسبب في مقتل 11 شخصا، وستدفع 4,5 مليارات دولار كتعويضات جنائية، ولم يتم التوصل بعد إلى تسوية مدنية في هذا الصدد.

السعودية تتجه للاستثمار الزراعي على ضفاف نهر النيل بالسودان

الرياض ـ أ.ش.أ: أثار مشروع تعلية سد الروصيرص السوداني، الذي يعد الأطول في العالم، شهية رجال أعمال سعوديين للاستجابة لمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للاستثمار الزراعي السعودي في الخارج. وذكرت صحيفة «الشرق» السعودية ـ في تقرير نشرته أمس ـ أن السعودية أكدت مواصلة دعمها المشروعات التنموية في السودان، خاصة مشروعات البنية التحتية المتعلقة بالزراعة والكهرباء، مشيرة إلى أن مشروعات السدود المائية على النيل تعد من المشروعات الكبرى الرائدة لدعم النشاط الزراعي وتوليد الكهرباء.

ونقلت الصحيفة عن نائب رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب للصندوق السعودي للتنمية م.يوسف البسام «ان الصندوق أسهم في تمويل تعلية هذا السد بقيمة 150 مليون ريال (ما يعادل 40 مليون دولار)»، مبينا أن المشروع سيسهم في تحقيق تنمية وجذب استثمارات زراعية تعود بفوائد كبيرة على السودان.

وأكد م.البسام في الوقت نفسه استعداد المملكة للاستمرار في التعاون مع السودان في إطار تعزيز التكامل بين الدول العربية، مشيدا بالعلاقات التاريخية التي تربط بين الشعبين الشقيقين. وأوضح أن مشروع تعلية سد «الروصيرص» ـ الذي يعد الأطول في العالم بطول 25 كلم وبسعة تخزينية لبحيرتها لأكثر من 7 ملايين متر مكعب ـ يعد رمزا لمتانة العلاقات الثنائية بين البلدين، ونموذجا للمشروعات التنموية الناجحة التي تدعمها السعودية، وقال «ان المشروع يسهم في جذب مزيد من الاستثمارات السعودية في إطار مبادرة الملك عبدالله للاستثمار الزراعي السعودي في الخارج، التي تهدف إلى الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي الوطني والعالمي، وبناء شراكات تكاملية مع الدول ذات المقومات والإمكانات الزراعية العالية».

وكان الرئيس السوداني عمر حسن البشير افتتح مؤخرا مشروع تعلية سد الروصيرص، وذلك ضمن احتفالات السودان بالذكرى السابعة والخمسين لاستقلال السودان، بمشاركة وفد من السعودية برئاسة م.يوسف البسام، وممثلين عن صناديق التمويل الخليجية والعربية.

يذكر أن مشروع التعلية تكلف 400 مليون دولار وسيزيد السعة الاستيعابية للبحيرة إلى أكثر من 7 مليارات متر مكعب، وسيزيد إنتاج الكهرباء بنسبة 50٪ دون تكلفة إضافية، وتؤمن الاحتياجات المائية لكل مشروعات التنمية الحاضرة والقادمة، وزيادة الرقعة الزراعية بمليون فدان في كنانة والرهد.

ومن المقرر أن يحتفل السودان قريبا بافتتاح مجمع سد نهري «عطبرة وستيت»، وبدء العمل في سدي «كجبار» في الولاية الشمالية و«الشريك» في ولاية نهر النيل.

«سامسونغ» تحتفظ بصدارة سوق الهواتف الذكية في الولايات المتحدة

سيئول ـ د.ب.أ: قالت تقارير إخبارية في كوريا الجنوبية امس الجمعة أن شركة سامسونغ الكترونيكس العملاقة احتفظت بالمركز الأول في السوق الأميركية للهواتف الذكية حتى بعدما طرحت شركة آبل الأميركية أحدث جهاز من سلسلة «آي فون».

ذكرت وكالة أنباء يونهاب الكورية الجنوبية أنه وفقا لشركة كومسكور الأميركية للأبحاث احتلت سامسونغ أكبر منتج للهاتف المحمول في العالم المرتبة الأولى في السوق الأميركية لتصل حصتها إلى 26,9٪ في الفترة من سبتمبر إلى نوفمبر من العام الماضي بزيادة قدرها 1,2 نقطة مئوية مقارنة مع الفترة من يونيو إلى أغسطس. وارتفعت حصة آبل التي طرحت جهاز «آي فون 5» خلال الفترة المذكورة بمقدار 1,4 نقطة مئوية إلى 18,5٪ لكنها عجزت تقريبا عن تضيق الفجوة مع سامسونغ.

في المقابل، شهدت الشركات الثلاث الأخرى تراجع حصتها في السوق الأميركية حيث جاءت شركة إل جي الكترونيكس في المركز الثالث بنسبة 17,5٪ تلتها شركة موتورولا بنسبة 10,4٪ واتش تي سي بنسبة 5,9٪.

من جهة أخرى، احتل نظام تشغيل أندرويد لشركة غوغل الأميركية المرتبة الأولى بحصة بلغت 53,7٪، تلاه نظام «آي أو إس» لشركة آبل بنسبة 35٪.

إنتاج «أوبيك» يتراجع في ديسمبر إلى أدنى مستوى في عام

لندن ـ رويترز: أظهر مسح أجرته «رويترز» أن إنتاج منظمة أوبيك تراجع في ديسمبر إلى أدنى مستوياته في أكثر من عام، إذ واصلت الصادرات الإيرانية تراجعها بسبب العقوبات وقلصت السعودية إنتاجها وانخفضت الإمدادات من العراق.

وكشف المسح، الذي يشمل مصادر في شركات نفطية ومنظمة أوبيك وشركات استشارية، أن متوسط إنتاج النفط الخام للمنظمة بلغ 30,62 مليون برميل يوميا في ديسمبر انخفاضا من 30,71 مليون برميل يوميا في نوفمبر.

ويقل إنتاج أوبيك الآن بواقع 1,13 مليون برميل يوميا عن مستوى الذروة الذي سجله في ابريل 2012 حين بلغ 31,75 مليون برميل يوميا قبل أن يبدأ الاتحاد الأوروبي حظر استيراد النفط الإيراني وحين عززت السعودية إنتاجها لدفع الأسعار للانخفاض من أعلى مستوياتها في ذلك العام وهو 128 دولارا للبرميل.

ويظهر المسح أن السعودية قلصت إنتاجها في آخر شهرين في 2012 بسبب انخفاض الطلب مما دفع إنتاج أوبيك الفعلي للاقتراب إلى أقصى درجة من المستوى الرسمي البالغ 30 مليون برميل يوميا منذ أن تم الاتفاق عليه قبل عام.

ومع ارتفاع أسعار النفط عن السعر الذي تفضله الرياض عند 100 دولار للبرميل، ولكن مع توقع طلب أبطأ أوائل عام 2013، تركت أوبيك مستوى الانتاج المستهدف دون تغيير في اجتماعها الشهر الماضي كما تركت الباب مفتوحا أمام تجاوزات سقف الانتاج اعتمادا على الطلب.

وقال كارستن فريتش المحلل في كومرتس بنك في فرانكفورت: «السعودية مازالت تهيمن على تغيير سياسات الانتاج داخل أوبيك. أغلب الأعضاء الآخرين ينتجون قرب طاقتهم القصوى».

وتفيد المسوح التي أجرتها «رويترز» بأن اجمالي انتاج أوبيك في ديسمبر الماضي هو الأدنى منذ نوفمبر 2011 عندما كانت المنظمة تنتج 30,62 مليون برميل يوميا.

وجاء أكبر تراجع في الامدادات من العراق المصدر الأسرع نموا في العالم بسبب انتكاسات فنية وسياسية.

واظهر المسح أن الامدادات انخفضت إلى 3,05 ملايين برميل يوميا من 3,20 ملايين برميل يوميا في نوفمبر.

وأسهم سوء الأحوال الجوية في خفض الشحنات من جنوب البلاد وتعطلت صادرات خام كركوك من شمال البلاد بسبب تجدد الخلافات بين الحكومة المركزية ومنطقة كردستان بشأن المدفوعات.

النفط الكويتي يسجل 107,60 دولارات

قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 10 سنتات في تعاملات أمس الخميس ليستقر عند 107,60 دولارات للبرميل مقارنة بـ 107,50 دولارات للبرميل في تداولات يوم الاربعاء الماضي.

وبقيت اسعار النفط متأثرة ايجابا باتفاقية الكونغرس الأميركي لتفادي معضلة الجرف المالي التي شكلت تهديدا لمصير التعافي الاقتصادي في اكبر اقتصادات العالم حيث واصلت اسعار النفط الارتفاع امس لتحقق اعلى مستوياتها منذ اكثر من اسبوع.